

إشكالية ثبوت الحكم بين النص والعلّة

صالح قادر الزنكي *

مدخل

قضية من كبرى قضايا أصول الفقه شغلت في الزمن الغابر ولا تزال تحتل في الزمن الحاضر صفحات أصولية، فكلما تقدم الزمان وتعقدت الحياة وتجددت النوازل وتكاثرت كانت الحاجة إليها ماسة وملحة، ذلك لتفاعلها مع الحياة بتأثيرها فيها وتأثرها بها، وتلك القضية هي مسألة ثبوت الحكم الشرعي عن طريق النص (الرسم والمنظوم)، أو عن طريق العلّة (المعنى)، أو عن طريقهما معاً، الأمر الذي استدعى النظر الفاحص فيها، فتنوعت الرؤى حولها، واشتد الخطب فيها، وتعددت فيها المذاهب مترددة بين إفراط وتفریط وتوسط.

هذا الإشكال لم يكن أمراً نظرياً افتراضياً، وإنما كان إحدى استجابات العقل الأصولي لنداءات الواقع المعيش ومتطلباته المتجددة، بغية تكييف ذلك الواقع شرعياً: قبولاً، أو تعديلاً، أو تبديلاً، أو رفضاً، وقد نتجت عنه أسئلة عدة من بينها سؤال مركزي، وهو: إلى أي مدى تفي رسوم النصوص التشريعية - قرآناً وسنة - ومنظومها وصيغتها ووضعها بتقديم إجابات تفصيلية بآية في مستجدات العصر الغائبة وقت نزول الوحي؟

يجد الناظر في أقوال علماء الأصول أنهم متفقين على أن للشرعية كلمتها البالغة في شؤون الحياة بشعبها المتعددة، وأنها قادرة كل القدرة على الإحاطة بها، لكنهم اختلفوا في كيفية هذه الإحاطة والتناول. فبعضهم يميل إلى حصر الحكم الشرعي في

ظواهر النصوص الشرعية، وما خرج عن الظاهر فليس بحكم شرعي، ولا سبيل إلى الحق إلا باتباع الظاهر، ومن حاد عنه يميناً أو يساراً فقد حكم بهواه، واستدرك بذلك على الله تعالى. ومن رفع راية الظاهرية الفقيه الأندلسي ابن حزم الظاهري (ت 456 هـ)، الذي سخر ما أوتي من علم ولسان لتخليص الاجتهاد من كوابيس الباطن لينصهر في المعنى الحرفي الظاهر للنص. فهو يرى أن الالتزام بحرفية النص وظاهره هو الأصل الذي لا يجوز العدول عنه، والمسلم مأمورٌ باتِّباع النص ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (الأعراف: 3)، ولا يكون الاتباع اتباعاً حقيقياً إلا باتِّباع ظاهر الصيغة المنزلة لا غير. وهذا الاتجاه على الرغم من أنه يسعى إلى إرجاع القدسية إلى النص ونصرتة وعدم تقديم غيره عليه، إلا أنه خرج عن التوسط، وأسرف في تحميل النص فوق ما يحتمله بالتكلف في توسيع المدلول الظاهر. فصاحبه يثبت كل حكم يفهمه من منطوق النص ولا يبالي بما وراءه، وينفي كل ما لا يفهم ظاهره. وهذا أدى إلى تفويت أحكام كثيرة، فكم من حكم لم يدل عليه مجرد ظاهر اللفظ، وإنما يفهم من إيمائه وتنبهيه وإشارته وعرفه عند المخاطبين به؟¹

وظل ابن حزم ملتزماً بمنهجه غير مبال بما ينتج عنه وإن كان مخالفاً لبدهييات العقل. ثم جاء من بعده خلفاً أضاعوا كثيراً من أسس المنهج الحزمي حتى اصطدما ليس مع العقل وحده وإنما مع النص أيضاً، وزعموا أن المنهج الظاهري هو المنهج السلس الذي لا يحتاج إلى امتلاك شرائط معينة للاجتهاد والقول في الدين، فتمسكوا - على سبيل المثال - بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (التغابن: 15) للقول بترك الإنجاب والتخلص من الأولاد والركون إلى البطالة وتجنب الاكتساب.²

ومال فريق ثان تقديم المعاني على المدلول الظاهر للألفاظ، فلم يقيم وزناً للمعاني الظاهرية للألفاظ. فما الألفاظ عندهم إلا قوالب المعاني وما وظيفتها إلا وظيفة

¹ انظر: ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق عصام الدين الصباطي (القاهرة: دار الحديث، ط 1، 1414/1993 م) ج 1، ص 199 وما بعدها، وج 1، ص 289 وما بعدها.

² ينظر: حميش سالم، "حول طبائع النص القطعي"، مجلة دراسات عربية، العدد الثاني، 1987 م، ص 36، وحماد أحمد، "الفقهاء بين الالتزام بحرفية النصوص والانفتاح على المعاني"، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية (جامعة قطر، العدد 11، 1414/1993 م، ص 331 وما بعدها، ومرزا وائل، "الاجتهاد والتجديد بين المقاصد والقوالب"، مجلة الوشاد (الولايات المتحدة: مركز الدراسات الثقافية والحضارية، مايو 1999/1420 م، المجلد الثالث، ص 105 وما بعدها).

الخادم، فالاعتبار بالمعاني دون الحروف والمباني. وبالغوا في الخوض في أعماق المعاني، حتى هدموا سياج بنية الكلمات بل أعمدتها، وأدى بهم ذلك إلى نفي علاقات التجانس والتكامل بين اللفظ ومعناه نفيًا قاطعاً. وكادت الشريعة تتحول - لولا رحمة ربك - إلى أفكار بشر. وعرف هؤلاء بالباطنية الهدامة. وربما كان ظهور هؤلاء على الساحة الفكرية الإسلامية من الدوافع التي دفعت ابن حزم إلى رد الفعل الظاهري.

وكان من تمام تكفل الله تعالى بحفظ شريعته أن قيض لها من أبناء الإسلام علماء سلكوا طريق التوسط بين تلك الطائفتين الغاليتين، فجمعوا بين اللفظ والمعنى وأنزلوا كلا منهما منزلته، وهم الذين يشكّلون السواد الأعظم من علماء الإسلام.

أضواء على بعض المصطلحات الواردة في البحث
أولاً: الحكم

مادة (ح ك م) في اللغة وردت لعدة معان، منها: المنع والصرف، والترافع إلى القضاء، كما وردت بمعنى الإحكام والإتقان.³

أما في اصطلاح الأصوليين فقد عرّفوه بتعريفاتٍ مختلفة الألفاظ متفقة المعنى، لا تخرج عن قولهم: إنه خطاب الله تعالى المتعلق بتصرفات الإنسان والواقع على وجه الاقتضاء أو التخيير أو الوضع.

ومقصودهم بالخطاب هو المخاطب به من النصوص التشريعية من الكتاب والسنة. والتصرفات ما يدخل تحت إرادة الإنسان. والوقائع ما لا يدخل تحت إرادته. والاقتضاء هو طلب الفعل على وجه الحتم والإلزام (الوجوب)، أو على وجه الأفضلية (الندب)، أو طلب الترك على وجه الحتم والإلزام (الحرمة)، أو على وجه الأفضلية (الكرهية)، والتخيير ما استوى فيه الفعل والترك بدون مزية لأحدهما (الإباحة). والوضع هو جعل أمر ما سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو باطلاً.⁴

ثانياً: النصّ

النصّ لغة: رفع الشيء، يقال: نصّ الحديث ينصّه نصّاً: رفعه، وكل ما ظهر فهو

³ ينظر: الفيومي، المصباح المنير (القاهرة: مطبعة بولاق، ط1، 1903/1321 م) مادة (حكم)، ص176، والزحخشري، أساس البلاغة (مصر: دار الكتب، 1965م) مادة (حكم)، ص190.

⁴ مصطفى إبراهيم الزلي، أصول الفقه الإسلامي في نسجته الجديد (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط2، 1417/1996م) ص177-178.

نص⁵. أما في عرف الأصوليين فيطلق بإطلاقين:

الأول: كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة، سواء كان ظاهراً أم نصاً أم مفسراً، حقيقة أم مجازاً، عاماً أم خاصاً، وهذا العرف مبني على الاصطلاح الغالب، لأن عامة ما ورد من الشرع نصوص.

الثاني: ما ذكره بعض الأصوليين من كون النصّ اسماً مشتركاً بين ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: اللفظ الذي يغلب الظن بمعناه من غير قطع.

المعنى الثاني: اللفظ الذي يفهم منه القطع معنى، ولا يتطرق إليه احتمال أصلاً، كلفظ (الثلاثة)، فإنه نصّ في معناه مقطوع به لا يحتمل التأويل، فكلما كانت دلالة على معناه في هذه الدرجة من القوة سمي بالإضافة إلى معناه نصاً.

المعنى الثالث: ما لا يتطرق إليه احتمال مقبول يعضده دليل، ولا عبرة بالاحتمال الذي لا يعضده دليل معتبر⁶.

فالنص إذاً قد يطلق ويراد به ألفاظ الكتاب والسنة سواء كانت دلالة اللفظ قطعية أم ظنية، وقد يطلق ويراد به اللفظ الدالّ على معناه دلالة قطعية لا تحتمل التأويل، أو دلالة ظاهرة تحتمل التأويل⁷. والمراد بالنصّ في هذا البحث هو الإطلاق الأول، أي الألفاظ الواردة في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً: العلة

العلة لغة عبارة عن معنى إذا حل بمحل تغير به حاله بلا اختيار ولا إرادة، ومنه تسمية المرض علةً والمريض عليلاً، لأنه يحلّوله في الجسم تتغير حاله من القوة إلى الضعف⁸.

اصطلاحاً: مصطلح (العلة) من المصطلحات التي أخذت فضلاً عن البعد الأصولي

⁵ ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، 1961 م) ج7، ص97، والفيوم، المصباح المشر (بيروت: د. ن، 1987 م) ص168.

⁶ عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيزدوي (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1411/1991 م) ج1، ص128-130؛ ومحمد بن محمد الكاكي، جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، تحقيق د. فضل الرحمن الأفغاني (مكة المكرمة: مكتبة نزار الباز، ط1، 1418/1997 م) ج2، ص319، 500؛ ومحمد علي التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون (بيروت: دار صادر، 1961 م) ج3، ص1305 وما بعدها؛ وبدران أبو العنين بلران، بيان النصوص التشريعية: طرق وأنواعه (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1982 م) ص29-30.

⁷ ينظر: زكي الدين شعبان، أصول الفقه الإسلامي (بنغازي: منشورات جامعة قارينوس، كلية القانون)، ص347، 352.

⁸ ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ط1، 1410/1990 م) ج11، ص471.

بعداً آخر عقديّاً، وهذا الأثر العقدي يتبدى أثناء تعريفها في كتابات الأصوليين القدامى، فكل واحد يرسمها بصورة تلائم وجهة نظر المدرسة العقديّة التي ينتمي إليها، وهذه التعريفات بصورة عامّة تكاد تنحصر في المعاني الآتية:

- 1- المؤثّر الموجب للحكم بذاته.
- 2- المؤثّر الموجب للحكم يجعل الله تعالى لا بذاته.
- 3- المؤثّر الموجب للحكم بمقتضى العرف والعادة.
- 4- المعرفّ للحكم (الأمارّة/العلامة).
- 5- الباعث للمكلّف (الشارع) على تشريع الحكم.
- 6- الباعث للمكلّف على الامثال.

7- الوصف الظاهر المنضبط المشتمل على حكمة مناسبة للحكم.⁹

8- الحكم والمصالح التي تعلقت بها الأوامر أو الإباحة، والمفاسد التي تعلقت بها النواهي.¹⁰

والذي يمعن النظر في التعريفات الستة الأولى مع ما أورده الأصوليون عليها من قيود وإضافات وتفسيرات يجد أنها متعددة من جهة الإضافة والاعتبار، حيث إن كل فريق عرّفها من زاوية من زواياها المتعددة، ولم تكن متواردة نفيّاً وإثباتاً على محل واحد، وكل ذلك لا يخلو من تأثيرات المذاهب المختلفة لعلم الكلام. وقد أهمل الأدب الأصوليّ المعاصر تلك التعريفات لما رآه من أنها مصطبغة بصيغة القرون الأولى التي ترجمت فيها الفلسفة اليونانية، ومحمّلة بمجديّاتها العقيمة الآثار، وحسنأ فعل. ومن ثمّ فقد أضحي التعريفان الأخيران (السابع والثامن) هما محل النظر والاعتبار الأصوليّ المعاصر، وذلك لما يحملانه من ثمارٍ مختلفة.

⁹ ينظر: النسفي، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار (بيروت: دار الكتب العلميّة) ج2، ص262، والتفتازاني، التلويح على التوضيح (بيروت: دار الكتب العلميّة) ج2، ص65، 66، وأبو الوليد الباجي، إحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق عبد المجيد تركي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1407-1986) ص633، وأبو عبد الله التلمساني، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (بيروت: دار الكتب العلميّة، 1403/1983) ص140، والزرکشي، البحر المحیط في أصول الفقه، تحرير د. عبد الستار أبو غدة، مراجعة عبد القادر عبد الله العاني (الغردقة: دار الصفوة، ط2، 1413/1992م) ج5، ص157، 255.

¹⁰ الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، بشرح الشيخ عبد الله دراز، تحرير الشيخ إبراهيم رمضان (بيروت: دار المعرفة، ط3، 1417/1997م) ج1، ص236.

سؤال البحث وحدوده

يدور هذا البحث حول القياس الأصولي ليعالج جملة قضايا أبرزها الإجابة عن السؤال الآتي: بِمَ ثبت الحكم في الأصل والفرع، هل بالنصّ (الصّيغة) أم بالعلّة؟ ثمّ يتنقل من هذا الإشكال إلى قضية تتفرع منه، وهي مسألة ثبوت الحكم بالعلّة القاصرة إذا كانت منصوبة أو مستنبطة. ثمّ يحاول أن يقول كلمته فيما اشتهر على ألسنة الأصوليين والفقهاء قديماً وحديثاً من أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً.

ثبوت الحكم في الفرع (المقيس)

نظراً لضالة حجم الخلاف في ثبوت الحكم في الفرع وشدة تفاقمه في الأصل وكثرة التفرعات عنه آثرنا الحديث أولاً عن حكم الفرع.

لا أعلم خلافاً يذكر بين الأصوليين - وهو أمر ينبغي أن لا يكون فيه خلاف - أن حكم الفرع يثبت بالعلّة ضرورة، لأن الفرع غير منصوب عليه ابتداءً، ومن أجله أقيم القياس، فلا يتصور عقلاً وواقعاً أن يقال إنه ثابت بنصّ لعدم وجود ذلك النص. وإن قيل إن حكمه ثبت بنص الأصل مباشرة، ردّ عليه بأن ذلك غير معقول لأن من شروط إجراء القياس في الفرع ألا يكون مشمولاً بحكم الأصل، فلو كان داخلاً ضمن مسميات الأصل وأجزائه لم يكن فرعاً، وما دام هو كذلك فإنه لا يبقى طريق لثبوت حكمه إلا بالعلّة، وتكون العلّة هي المثبتة للحكم بتعديتها حكم الأصل إلى الفرع.

وقد نقل الإمام الغزالي عن أبي هاشم الجبائي قوله بأن الحكم في الفرع ثبت في الجملة بالنص¹¹. وهو لا يُعدّ خلافاً إذا كان مراده أن الفرع يدخل تحت عمومات النصوص، لأن القياس يوسّع دائرة النصّ وحدوده حتى يشمل الفرع. وإنما يكون خلافاً لو كان مراده أن مجموع أدلة الشرع معترفة به، وذلك لا يسلم له، لأنه يكفي لصحة حكم الفرع أن لا يعارض الأدلة ولا يخالفها، وليس شرطاً أن توجد أدلة يوافقها. فالجانب المراعى والمهم هو عدم المخالفة والمعارضة لا وجود الموافقة. والخلاف الذي جرى بين الأصوليين إنما هو في تحديد العلّة التي تثبت بها حكم

11 أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق وتخريج نحوى ضو (بيروت: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ط1، 1997/1418م) ج2، ص154، وينظر: ابن النجار، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، تحقيق د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد (الرياض: مكتبة العيكان، 1993/1413م) ج4، ص112.

الأصل للفرع: هل هي علة الفرع أم علة الأصل؟ فذهب الجمهور منهم إلى أنّ ثبوت الحكم في الفرع إنما هو بعلة الأصل، وذهب آخرون إلى أنّ ثبوته بعلة الفرع، وقالوا في مسألة تحريم الربا في الذرة مثلاً إن علة تحريم الربا في البرّ (وهو الأصل) هي طعم البرّ، وفي الذرة (وهو الفرع) هي طعمها، فالذرة لم تحرم بطعم البرّ بل بطعمها.¹² ومن يمعن النظر في الرأيين يجدهما متحدين في المعنى، فإنّ أصحاب الاتجاه الأول لم يقولوا بأنّ تحريم الربا في الذرة بطعم البرّ، وإنما بطعم الذرة، لكن العلة المؤثرة حقيقة هي الطعم المنصوص أو المستنبط من غير إضافة، ولم يترتب على جدليّاتهم هذه أية ثرة عمليّة، مما يدلّ هو الآخر على اتحاد المراد.

ثبوت الحكم في الأصل (المقيس عليه)

الحكم في القياس اللغوي يثبت بالصيغة والمبنى (النصّ)، يعرفه كل من يعرف اللغة من غير افتقار إلى نظر واجتهاد، بخلاف القياس الشرعي، فإنّ أنظار الأصوليين متباينة في ثبوت حكم الأصل فيه بين أربعة آراء، وفيما يأتي آراؤهم مع بيان أدلة كلّ فريق: الرأي الأول: أنّ الحكم في محل النصّ (الأصل) ثابت بالنصّ، إذ النصّ وحده هو المفيد للحكم، ذهب إلى هذا الحنفية والحنابلة.¹³

واستدلّوا على وجهة نظرهم بالأدلة العقلية الصرفة كغيرهم دون الأدلة النقلية، ولم يظفروا بدليل نقلي واحد يشدّ أزرهم، ومن أهم أدلتهم العقلية:

1- التقسيم العقلي: إنّ الأقسام المتصورة في المسألة لا تخرج عن الاحتمالات الأربعة:

الاحتمال الأول: أن يكون حكم الأصل ثابتاً بالعلة فقط.

الاحتمال الثاني: أن يكون حكم الأصل ثابتاً بالنصّ فقط.

الاحتمال الثالث: أن يكون حكم الأصل ثابتاً بهما معاً.

الاحتمال الرابع: أن لا يكون ثابتاً بأحدهما.

أما الاحتمال الأول فإنه مستبعد، لأن العلة مظنونة (ثبتت بالاجتهاد) فيكون

¹² الغزالي، المستصفى، ج2، ص166.

¹³ النسفي، كشف الأسرار، ج2، ص262، 288، وأبو الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي، الوصول إلى الأصول، تحقيق د. عبد الحميد علي أبو زينيد (مكتبة المعارف، ط1، 1984/1404) ج2، ص275، وينظر: أبو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه، تقديم خليل الميس (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1983/1403) ج2، ص267.

حكمها مزنوناً، وحكم النصّ معلوم ومقطوع به، فكيف يضاف مقطوع به إلى مزنون؟ والمزنون لا يكون طريقاً إلى المقطوع به، ومادام المقطوع به حاضراً فلا يعدل عنه إلى غيره. وكذلك الاحتمال الثالث، فإنّ كون الحكم ثابتاً بالنصّ يقتضي أن يكون مقطوعاً به، وكونه ثابتاً بالعلّة يقتضي أن يكون مزنوناً، والأمر الواحد لا يستساغ فيه أن يكون مزنوناً ومقطوعاً به في حالة واحدة بالنسبة إلى أمر واحد. والاحتمال الرابع في غاية الوهن والضعف، لأنّ طرق إثبات الحكم منحصرة فيهما، وعليه لا بدّ أن لا يخرج الاحتمال عنهما، فبقي الاحتمال الثاني الثابت بالنصّ معتداً به، سالماً من المعارض العقلي وهو المطلوب.¹⁴

- 2 - وهذا الدليل قريب من الدليل الأول من حيث المعنى، وتقريره: أن إضافة الحكم في المحلّ المنصوص عليه إلى النصّ أولى من إضافته إلى العلة، نظراً لقوة النصّ حيث إنه أقوى من العلة وفوقها رتبةً وسابق عليها وجوداً، فالعلة تستنبط من النصّ، أي أن النصّ يتحكم فيها دون العكس. وإذا كان الحكم متوقفاً على العلة، والعلة متوقفة على وجود النصّ، فهذا دور بعينه، والدور محال وباطل، وما أدى إلى الباطل باطل أيضاً. ومن جهة أخرى فإنّ كون العلة تابعة للنصّ يقف عائقاً دون ثبوت الحكم بالعلّة حتى لا يصير التابع متبوعاً والمتبوع تابعاً، فإنّ القول بثبوت بالعلّة يجعل التابع أصلاً للمتبوع ويخرج الأصول عن كونها أصولاً، وبالتالي لا يبقى للقياس ركن وهو الأصل.¹⁵
- 3 - كون الحكم في معرض النصّ ومورده ثابتاً بالعلّة يتضمن معنى الإبطال للنصّ، فإنّ التعليل لا يصلح لتغيير حكم النصّ بالزيادة والنقص، فكيف يصلح لإبطاله والقضاء عليه. ثم إنّ للتعليل وظيفتين بالنسبة إلى النصّ لا ثلاثة لهما: الأولى منهما تعديّة الحكم إلى محل آخر لا نصّ فيه، والثانية أثره في المنصوص من حيث شرح الصدر وطمأنينة القلب في امتثال الحكم المشتمل عليه، وذلك تقرير للحكم لا تغيير.¹⁶

¹⁴ فخر الدين الرازي، المصنوع من الأصول، دراسة وتحقيق د. طه جابر العلواني (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1992/1412 ج5، ص318، وابن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت) ج2، ص316-317.

¹⁵ عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار، ج3، ص650، والنسفي، كشف الأسرار، ج2، ص262، 287، والعبادي، الآيات البينات، ج4، ص41، ومحمد نجيب المطيعي، سلم الوصول لشرح نهاية السؤل (عالم الكتب) ج4، ص284.

¹⁶ النسفي، كشف الأسرار، ج2، ص288، ومحمد أبو زهرة، أصول الفقه (دار الفكر العربي) ص240.

الرأي الثاني: الحكم في محل النصّ ثابت بالعلّة لا بالنصّ، فهي دليله، وهي التي تفيد الحكم في موضع النصّ كما تفيد في محلّ غير المنصوص عليه (الفرع). وهذا ما قال به المالكيّة والشافعيّة.¹⁷

ومعتمدتهم فيما ذهبوا إليه قوة العلة وفائدتها، قالوا ما الفائدة المرجوة من البحث عن العلة والإطلاع عليها والكشف عنها غير مسالكها المقررة الصحيحة؟ فإن كان الحكم ثابتاً بالنصّ فما فائدة العلة أو وظيفتها؟ وما فائدتها إلا لإثبات شيء، ولا شيء ثمّة سوى الحكم. وكذلك قوة العلة القادرة على تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع، إن دلّت هذه التعدية على شيء، فإنها تدلّ على ثبوت الحكم بها في الأصل أيضاً، فقوة العلة في إثبات الحكم معتدّ بها ابتداءً في الأصل، كما أنها معتدّ بها انتهاءً في الفرع، ولو لم يكن ثابتاً بها لامتنع تعديته إلى الفرع.¹⁸

الرأي الثالث: ذهب أنصاره إلى التفصيل، ونظروا إلى طريق ثبوت العلة، وانبنى رأيهم على الطريقة التي ثبتت بها، وارتأوا ثبوت الحكم بالنصّ إذا كانت العلة مستتبطة في الأصل، وثبوتها بالعلّة إذا كانت العلة منصوصة، وأشار إلى هذا الرأي الغزالي والزرکشي (ت794هـ) من غير بيان معولهم الذي اعتمدها، كما أنهما لم يشيرا صراحة إلى القائلين به.¹⁹

الرأي الرابع: يميل هذا الرأي إلى الجمع بين الرأيين الأولين، ولم يرَ الفصام بين النصّ والعلّة، وقال بثبوت الحكم في الأصل بالنصّ والعلّة جميعاً، فليس لأحدهما على الآخر فضلٌ ومزيةٌ حتى تقتضي إثبات الحكم به دون الآخر، ولا حَجَرٌ أن يتوارد دليلان مختلفان على حكم واحد، فثبوت أحدهما ليس يمنع ثبوت الآخر، والخاصية التي يتمتع بها الحكم في الأصل هي ثبوت بدليلين: دليل لبيان الشريعة أي لمجرّد بيان الحكم الشرعي، وآخر لبيان المعنى الذي تعلق به الحكم، لكن حكم الفرع يعضده دليل واحد وهو العلة، إلا إذا كانت العلة متعددة، فتتكاثر الأدلة وتزداد بتعددتها،

17 التلمساني، مفتاح الوصول، ص144، والغزالي، المستصفى، ج2، ص166، وآمدي، الإحكام في أصول الأحكام (بيروت: دار الكتب العلمية، 1980/1400م) ج3، ص357، وابن السبكي، جمع الجوامع مع الآيات البيّنات، ج4، ص47.

18 النسفي، كشف الأسرار، ج2، ص287، وحلال الدين المحلي، شرح المحلي مع الآيات البيّنات، ج4، ص47.

19 الغزالي، المستصفى، ج2، ص166-167، والزرکشي، البحر المحيط، ج5، ص104. ولعل السبب في هذا الإهمال يعود إلى ضعف هذا القول عندهما وعدم الاعتناء بقائله أو أنّ هناك أسباباً أخرى.

وعليه يكون ثبوت حكم الأصل أقوى من ثبوته في الفرع. هذا وذهب إلى هذا الرأي ابن برهان، وقريب منه مذهب الصيرفي الذي رأى أن الحكم في الأصل يثبت بالعلّة التي دلّ عليها النصّ لا عن طريق الاجتهاد، وحظ النصّ فيها التنبيه عليها.²⁰

مساعي تقريبية

نال الرأيان الأولان (ثبوت حكم الأصل بالنصّ وثبوته بالعلّة) قبولاً وتأييداً أكثر من غيرهما، وبذل العلماء جهوداً مشكورة لتقريب شقة الخلاف بينهما، فحرروا محل الخلاف، وتوصلوا إلى القول بأنّ كلّ فريق منهما ما كان يتحدث عن الشيء الذي يتحدث عنه الآخر، فلم يتوارد النفي والإثبات على مورد واحد. ومن هذه المحاولات التقريبية محاولة الإمام الغزالي، حيث وصف النزاع القائم بينهما بأنه نزاع لا تحقيق تحته. وهو ما ذهب إليه فخر الدين الرازي (ت606هـ) والآمدي (ت631هـ) وابن النجار والعبّادي (ت992هـ) ومحمد بن خيثم المطيعي (ت1354هـ) وغيرهم.²¹

ويرى العبّادي أن نظر المجتهد يتم على مستويين: ينظر في النصّ لإثبات حكم الأصل أولاً، ثم ينظر فيه لإثبات حكم الفرع عن طريقه، فإذا كان المقصود منه حكم الأصل فقط فإنه ثابت بالنصّ، وإن كان المقصود منه حكم الفرع، ففي هذه الحالة يكون حكم الأصل ثابتاً بالعلّة، وطالما كان المجتهد يروم إثبات حكم الفرع كان نظره للأصل نظراً مختلفاً، وحصل له التفاتٌ جديد للحكم، ومعرفةً بكون محله أصلاً يقاس عليه. فمن قال: يثبت الحكم بالنصّ قصد النظر إلى الحكم فقط دون أن يكون له هدف تعديّة الحكم إلى الفرع، ومن قال يثبت بالعلّة نظر إلى حكم الأصل باعتبار أنه المقيس عليه، وأن حكمه يثبت في أي جزء من جزئياته، ويقول أيضاً: إن كون العلّة معرفةً للحكم ليس معناه أنه لا يثبت الحكم إلّا بها، كيف وهو حكم شرعي لا بدّ له من دليل شرعي يعتمد منه الكتاب والسنة، وهذا يعني أن الحكم يثبت بدليله، وتكون العلّة أمانة، بها يعرف أن الحكم الثابت حاصل في هذه المادة، والحكم بالنظر إلى نفسه لا يفيدّه إلّا النصّ، فقولهم إن حكم الأصل باعتبار كون محله أصلاً

²⁰ الزركشي، البحر المحيط، ج5، ص105.

²¹ الغزالي، المستصفى، ج2، ص166، والرازي، المحصول، ج5، ص318، والآمدي، الإحكام، ج3، ص358، وابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج4، ص103، والمطيعي، سلم الوصول، ج4، ص286-287.

يقاس عليه ثابت بها أي مع النصّ لا بالنصّ وحده.²² ويقول الآمدي: إنّ مراد الشافعية أنّه ثابت بالعلّة أنّها الباعثة عليه، ومراد الحنفية أنّها المعرفة للحكم، ولا تناكر في ذلك لعدم ورود النفي والإثبات على مورد واحد.²³ ويقول محمد بنحيت المطيعي: "الحكم في مورد النصّ لا يمكن ثبوته من حيث ذاته بالعلّة، وإلاّ كان ثابتاً بالقياس، فيكون فرعاً، والفرض أنّه حكم الأصل، فلا طريق لإثباته من تلك الحثيّة إلّا النصّ أو الإجماع".²⁴ وتخفيفاً لوطأة الخلاف اقترح بعض استبدال عبارة (ثابت عند العلة) بعبارة (ثابت بها) حتى لا يفهم أنّها المؤثّرة في الحكم (كما قال المعتزلة).²⁵

تعليق وتعقيب

بعد هذا العرض السريع للمذاهب والآراء الواردة في المسألة يمكننا أن نسجل على ذلك الملاحظات الآتية:

1 - التقسيم العقلي الذي عوّل عليه أصحاب الرأي الأول لا يخلو من إيرادات واعتراضات، فقولهم: العلة مظنونة لأنها ثبتت بالاجتهاد فحكمها مظنون، وحكم النصّ معلوم ومقطوع به فلا يصلح المظنون مسلكاً لإثبات المعلوم، هذا القول لا يسلم لهم على الإطلاق المذكور، لأنّ العلة قد تكون اجتهادية ظنية مع أنّ ثبوت الحكم بها أولى وأقوى منه في ثبوته في الأصل، وهذا الاحتمال قائم في المنصوص لاسيما إذا كان طريق ثبوته ظنياً، وكان هذا سبباً من أسباب اختلاف الفقهاء، وناهيك عن طريق ثبوته إذا كان أحادي الثبوت، ويستصحب هذا الإيراد في الاحتمال الثالث على حد سواء فضلاً عن أنّ اجتماع الدليلين (النصّ والعلّة) لإثبات شيء واحد إنّما يكون غير مستساغ إذا فسّرنا كلّ واحدٍ من النصّ والعلّة بأنّه المؤثّر الفاعل، فيؤدّي الثاني مثلاً إلى تحصيل الحاصل، وهذا ما لم يقل به المخالف، أما إذا كان اجتماع الدليلين لأجل الإيضاح والاستظهار فلم يخالف فيه أحد، ألا تراهم يقولون: الدليل على المسألة النصّ والإجماع والقياس؟

2 - هناك التفتاة يسيرة إلى الدليل الثاني للفريق الأول، حيث قالوا: إذا كان الحكم

22 العبادي، الآيات البينات، ج4، ص47-48.

23 الآمدي، الإحكام، ج3، ص358.

24 المطيعي، سلم الوصول، ج4، ص287.

25 الزركشي، البحر المحيط، ج5، ص105.

متوقفاً وجوده على العلة ووجودها متوقف على النصّ، فهذا دور، نقول: لا ينكر أنه يؤدي إلى الدور، لاسيما إذا كان المراد بالعلة العلة المؤثرة الفاعلة. أما إذا كان المراد بها العلة الغائية أي إذا عرفت بالباعث على تشريع الحكم، فإن هذا الاستدلال لا يؤدي إلى الدور، وهذا لا يقول به بعض المخالفين. وعلى سبيل المثال (بناءً على تعريف العلة بالباعث) إنّ حفظ الأموال من الاعتداء عليها هو الباعث على تشريع حكم السرقة - قطع اليد - وهذا الباعث معتبر قبل إقامة الحد، وإن ظهر أثره بعد الإقامة.

3 - القول بكون الحكم في مورد النصّ ثابتاً بالعلة يتضمن معنى الإبطال للنص، قول غير دقيق. فالإبطال (الإلغاء) يعني أن لا يبقى للنص فرد من أفرادها أو أقل ما يصدق عليه من مدلولاته. وهذا ما لم يقل به أحد، لأنه يتضمن معنى النسخ الكلّي، ولا نسخ بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، على أنّ هناك فرقاً بين قول القائل: إنّ المكلف يخرج من عهدة التكليف بإخراج الزكاة بدفع شاة أو قيمتها، وقول القائل: إنّ دفع حاجة المسكين لا يكون إلّا بدفع القيمة إليه لا غير (كالشاة)، فإنّ هذا القول ظاهر البطالان والفساد، على أنّ المخالفين لم يفتحوا الباب على مصراعيه من دون ضابط، وإنّما ضبطوا العلة بضوابط، سنشير إلى بعضها في فقرة لاحقة.

4 - أما ملاحظتنا على أصحاب الرأي الثاني القائلين بثبوت الحكم بالعلة المتعدّية في الأصل فتكمن في الشق الثاني من نظرتهم إلى دوران الحكم بين الصيغة والعلة، وهي نظرتهم إلى العلة القاصرة، حيث جوزوا التعليل بالعلة القاصرة، وقالوا: إنّ فائدتها معرفة باعث الشرع ومصلحة الحكم استعماله القلوب إلى الطمأنينة والقبول والمصارعة إلى التصديق، وكذلك المنع من تعدّية الحكم عند ظهور علة أخرى متعدّية إلّا بشرط الترجيح،²⁶ ولم يقولوا بأنّ فائدة العلة القاصرة هي دوران الحكم معها. وهذا يؤدي بدوره إلى القول بأنّ حكم الأصل المعلّل بعلة قاصرة ثابت بصيغة النصّ قبل عروض فرع، فإذا عرضت واقعة وأصبحت فرعاً للعلة انقلبت متعدّية، وأصبح حكم الأصل دائراً مع العلة. ولا يخفى أنّ هذا يقتضي تغيير حكم الأصل من ثبوته بصيغة النصّ إلى ثبوته بعلمته كلّما قيس عليه فرع. هذا إذا قلنا إنّ فائدة العلة القاصرة ما ذكر، بيد أنّ إمام الحرمين الجويني (ت478هـ) لفت نظرنا إلى فائدة أخرى تخفف

من وطأة ذلك التضارب في رأي هذا الفريق، وهي أنّ العلة لما كانت تستنبط عندما يكون لفظ الشارع ظاهراً فإنّ فائدة العلة القاصرة هي تأويل اللفظ الظاهر في ضوئها، وهذا نوع من التعدي وإن لم يكن أتمّ أنواعه وأحقّ أقسامه.²⁷

5 - القول بثبوت حكم الأصل بالعلة يدفع إشكالاً تمسك به نفاة القياس حول ثبوت الحكم في الأصل والفرع، حيث قالوا: كيف يصح ثبوت حكم واحد بطريقتين مختلفتين؟ فإن كان طريق إثبات الحكم في الأصل النصّ فإنه يباين الفرع في إثباته بالقياس، والقياس والنصّ طريقان مغايران. وما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني قد كفاهم مؤونة الرد عليهم، لأنّ طريق ثبوت الحكم فيهما هي العلة، ولذا فإنّ من قال: بثبوت حكمه بالنصّ، يقول بأن المقصود بثبوت الحكم لا تعيين طريقه، لأنّ الطريق وسيلة، والحكم مقصد، ومع حصول المقصد لو قدر عدم الوسائل لم يضرّ فضلاً عن اختلافها لكن هناك أسئلة عدة تواجه القائلين بثبوت حكم الأصل بالعلة، ومنها:

من المتفق عليه أنّ الحكم الشرعي ثمرة للأدلة الشرعية، فإن الأدلة هي التي تثبت حكماً أو تنفيه، ولكل حكم سند شرعيّ، فإذا كانت العلة هي المثبته لحكم الأصل وهي دليhle، فإن السؤال المثار هنا هو: في أيّ قسم من أقسام الأدلة الشرعية تندرج العلة؟ فليس في كتب أصول القدامى ولا المحدثين دليل تحت اسم العلة، فأين موضعها بين الأدلة؟ ولا يقبل جدلاً أن يقال: إنها تلحق بالنصّ، لأن العلة قد تكون مستنبطة لا منصوبة، وفرق بين المستنبطة والمنصوبة، ولا تلحق بالقياس لأنها عنصر من عناصره وليس كلها، وليس جزء الشيء وكله متساويين أو مترادفين. ويبدو أنّ الأصوليين التفتوا إلى هذا التفريق بين العلة المنصوبة والعلة المستنبطة، فإنّ الحنفية وإن أنكروا العلة القاصرة لم ينكروها إذا كانت منصوبة، بل أداروا الحكم معها، فالعلة القاصرة غير المعبرة عندهم عبارة عن العلة القاصرة المستنبطة، لا على الإطلاق، وعليه يمكن أن يكون ثبوت الحكم بالعلة القاصرة المنصوبة موضع اتفاق الفريقين، ويكون الخلاف في العلة المتعدية فقط، وفي المستنبطة القاصرة أيضاً إذا كانت فائدتها التأويل كما يراه الإمام الجويني. ثم إنّ ثبوت الحكم بالنصّ لا يعني بحال عدم جواز القياس عليه، كما أنّ القول بثبوت الحكم بالعلة المنصوبة لا يعني جواز الإلحاق بها.

27 الجويني، البرهان في أصول الفقه، تعليق وتخريج صلاح بن محمد بن عويضة (بيروت: دار الكتب العربية، ط1، 1418/1997م) ج2، ص148-149.

والذي يثير الانتباه هو غياب الفصل بين القطع والظن، فالمطلع على ما سجله الأصوليون - على الرغم من قلته وندرته - في هذا المضمار لا يجد البتة حديثاً عن الحكم إذا كان قطعيّ الثبوت والدلالة أو الثبوت فقط أو الدلالة فقط، أو ظنين ثبوتاً ودلالة، على الرغم مما لهما من أهمية في الدراسات الأصولية، فإذا كان النصّ قطعيّ الثبوت والدلالة فلا يمكن أن يكون للعلّة المستنبطة منها قوة قاهرة على رفض النصّ وتعطيله من جهة الثبوت، ولا على تأويله وصرفه عن ظاهره من جهة الدلالة، بل يفهم من عبارات بعض الأصوليين كالجويني أنّ العلّة لا تكون مستنبطة إلاّ من لفظ ظنيّ الدلالة،²⁸ وليس هذا الإشكال وارداً في الظنيّ، فإنّ التعليل بعلّة ما قد يتدخل في إثبات النصّ الظنيّ برمته شريطة أن يكون لها من عموم الشريعة ومقاصدها سندٌ معتبر، فضلاً عن تدخله في تأويل ظاهره دلالة.

6 - القول بأنّ الخلاف بين الرأيين خلاف شكلي في العبارة والألفاظ، إنما يكون مقبولاً علمياً إذا انحصر في الإطار التنظيري ولم يتعدّد حدوده، أما إذا تعدّاه إلى تنزيله في الواقع فإنه من الصعب بمكان وصفه بأنه خلاف جدليّ لفظي، حيث إنّ الواقع لا يصدقه، ولا معرفة على العلماء إن دار بينهم الخلاف، إنما تكون المعرفة إذا لم يلتزموا بالآداب الشرعية للخلاف، ورأى كل منهم الحق المطلق في فهمه الخاص. هذا على الرغم من بعض المحاولات المعاصرة التي تسعى إلى تجسيد الاختلاف بين العلماء في صورة الاتفاق والاتلاف، وهي في الواقع محاولة ليست في مكانها وقلب للحقائق - مع التسليم بحسن نوايا أصحابها - وكذلك الأمر بالنسبة إلى السعي إلى توسيع هوة الخلاف، فإنه أعظم خطراً.

وعوداً على بدء، فإنّ من العلماء من لم ينشرح صدره للقول بأنّ الخلاف بينهم خلاف لفظي، وقالوا بأنه خلاف معنوي، ومن هؤلاء ابن السبكي (ت 771هـ) والتلمساني (ت 771هـ) والزرکشي والعبادي، وابتنى ابن السبكي وغيره على هذا الخلاف الاختلاف في مسائل منها:

أ - التعليل بالقاصرة، فإنّ التعليل بالخاصة جائز عند الشافعية والمالكية، لكونها تعرف الحكم المنصوص، وفي الوقت نفسه قال الحنفية وأحمد في رواية عنه وأكثر الخناابلة بعدم

جواز التعليل بها، ذلك لأن المنصوص معروف بالنص، وحيث لا فرع فلا فائدة.²⁹
 ب - من قال بثبوت الحكم بالعلّة لم يشترط في العلّة أن لا يكون ثبوتها متأخراً
 عن ثبوت حكم الأصل، فإنه لو تأخر كان الحكم في الأصل ثابتاً بلا مثبت، لأن العلّة
 هي المثبتة له، أما القائلون بثبوت الحكم بالنص فلم يشترطوا هذا الشرط، لإضافتهم
 الحكم إلى النص، وهو موجود وإن لم توجد العلّة.³⁰

ويلاحظ كذلك أنّ هناك أمراً في غاية من الأهمية اشتدّ النقاش حوله، وهو
 القياس في الأسباب والشروط والموانع، فالقائلون بثبوت الحكم بالعلّة هم القائلون
 بجرّان القياس فيها، ومن قال بثبوته بالنصّ منع سريانه فيها.³¹

7 - أما الملاحظة الأخيرة فإنها تتعلق بالخصائص والمميزات التي امتاز بها كل من
 المذهبين الحنفي والشافعي، فأينما يذكر أبو حنيفة يتبادر إلى الذهن أول ما يتبادر قوله
 بالرأي والقياس، بينما الصفة التي فاق بها الشافعي الأقران أنه أعاد المرجعية للنص
 وأنه ناصر السنة. وكاد ليف من علماء المذهب أن يصفوا إمامهم بأنه أقرب إلى
 الظاهرية، إذا التحليل المنطقي يقتضي أن يكون القائل بثبوت الحكم بالنصّ هو
 الشافعي لا أبو حنيفة، وأن يكون القائل بثبوته بالعلّة هو أبو حنيفة لا الشافعي،
 وليس لنا كلام مع المالكية والحنابلة، لأن كل واحد منهما قد قارب ما عليه أصول
 مذهبه، هذا على المستوى التنظيري، لكن عند تتبع التطبيقات الفقهية وفروعها
 نلتبس الفرق الشاسع بين المستويين التنظيري والعملي، فلنضرب بعض الأمثلة على
 هذه المفارقة، ولنأخذ مثلاً مسألة الكفارة والإفطار، حيث أوجب الحنفية الكفارة
 على المفطر بغير جماع عمداء، كالأكل والشرب مع أنّ النصّ لا يثبت، ومسألة الخارج
 من غير المكان المعتاد فإنه ينقض الوضوء عندهم، والنصّ يقتصر على الخارج من
 المسلك المعتاد، وكذلك الأمر في دفع القيمة في الزكاة، فقد أجازوها مع أن النصّ
 النبوي ينصّ على الشاة لا غيرها،³² وموقف الشافعية في النظر إلى هذه الأمثلة يتمثل

²⁹ الرازي، المحصول، ج5، ص312، والبغدادى، الوصول إلى الأصول، ج2، ص272، والباحي، أحكام
 الفصول، ص633، وابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج4، ص52.

³⁰ الغزالي، المستصفى، ج2، ص166.

³¹ المصدر السابق، ج2، ص157، ابن السبكي، جمع الجوامع بشرح الخليلي (مصر: مصطفى البابي الحلبي، ط2،
 1937/1356م) ج2، ص205، والزرکشي، البحر المحیط، ج5، ص51 وما بعدها.

³² لفظ الحديث: "في كل أربعين شاة شاة" (ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مكتبة الحديث الشريف، CD2،
 بيروت: شركة العريس للكمبيوتر، الإصدار الثالث، 3 أقراص مدمجة، 1998، رقم الحديث 2259، والبيهقي،
 السنن الكبرى، CD 2 السابق، رقم الحديث 7283).

في الاختصار على ما أفاده النصّ والتمسك به،³³ وهذا النوع من النظر دفع ثلثة من العلماء إلى القول: ما أجدر كلا من الإمامين أن يتحل في هذه المسائل مذهب صاحبه، بل أدّى ببعض العلماء كالإمام الزنجاني (ت 656هـ) إلى أن ينقل عن كلا الإمامين خلاف رأيه المشهور.³⁴

والذي يبدو لي أن الشافعية لما رأوا أن القول بثبوت الحكم بالعلّة يجرهم إلى الانفتاح على المعاني والعلل ويقفز بهم على منهجهم النصّي والأثري، بحثوا عن بديل ومخرج، وقالوا: التعليل أعم من القياس، بمعنى أن التعليل ليس بالضروري أن يكون دوماً من أجل القياس، فقد يعلل الشيء بعلّة ومع هذا لا يقاس عليه، وسموا هذا النوع من العلّة بالعلّة القاصرة. وكذلك الحال بالنسبة إلى الحنفية، فإنهم لما أدّى بهم القول بثبوت الحكم بالنصّ إلى الخروج عن دائرة المعاني والتعليل قالوا: الحكم يثبت بالنصّ لكن النصّ معلل، والتعليل هو القياس، فلا تعليل بلا قياس، وعليه فلا علة مستنبطة إلّا وهي متعدية، وقالوا في الأمثلة السابقة بأن النصوص الواردة فيها كلّها معلّلة أي بعلّة متعدية ثم قاسوا عليها. بينما قال الشافعية بأنها أمور تعبدية غير معلّلة، وبالتالي لا يجري القياس فيها.

وبعد هذا التبرير يظلّ سؤال في الخاطر لا يفارقه: لماذا قال الحنفية: يثبت الحكم بالنصّ أولاً ثم حاولوا من جهة أخرى توسيع دائرة النصّ بالتعليل مرة وبتنقيح المناط أو الاستحسان مرة أخرى؟ هل السبب هو حماية المصلحة الشرعية التي قلّما يجهضها القياس الأصولي، أو السبب أن يدفعوا عن أنفسهم تهمة التشريع بالهوى؟ أو كان ذلك من باب سد الذريعة حتى لا يُتخذ من رأيهم منطلقاً للتمسك بحرفيّة النصّ؟ ونظير هذا السؤال يواجه الشافعية أيضاً، لماذا قالوا: الحكم يثبت بالعلّة ثم تراجعوا شيئاً ما، وقدموا ظواهر النصوص؟ هل كان موقفهم متأثراً ومحكوماً بواقع الحياة؟ فجاء ردّاً على العقلانيين، أقصد المعتزلة آيائهم، أو غيرهم ممن يرغبون في الخروج عن قيود النصّ ويحاولون القفز عليه كلّما سنحت لهم الفرصة؟ أو كان ذلك لأسباب علمية موضوعية لم تحررها أقلام الأصوليين؟

33 ابن السبكي، الاشباه والنظائر، ج 2، ص 178.

34 الزركشي، البحر المحيط، ج 5، ص 57، والزنجاني، تخرّيج الفروع على الأصول، تحقيق د. محمد أديب صالح (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 5، 1404-1984م) ص 48 وما بعدها.

بيان الراجح

سبق أن أشرنا إلى أنّ هذه المسألة قد عوّل الخائضون فيها على أدلة عقلية محضة، ولم نر فيها دليلاً نقلياً، وانطلاقاً منه لا ندعي لأنفسنا أننا سنقول فيها القول الفصل، ونستأصل الإشكال، والذي نرتبته هو الذهاب إلى التفصيل الآتي:

أولاً: حالة يكون فيها حكم الأصل ثابتاً بالنص، وذلك إذا كان النصّ قطعياً من حيث الثبوت والدلالة على الحكم، أو من حيث الدلالة فقط، والعلّة فيه مستنبطة - إذا افترضنا إتيان تعليل النصّ القطعي - سواء كانت قاصرة أم متعدية، فالحكم فيه ثابت بالنصّ (الصيغة) دون العلة، ذلك لأن قوة العلة ظنية مادامت مستنبطة بالاجتهاد والرأي، وأنها لا تقوى على الوقوف أمام قطعية كل من جانبي الثبوت والدلالة في النصّ، فليس للمستنبطة قوة تمكّنها من إسقاط النصّ من جهة الثبوت أو التأويل من جهة الدلالة إذا حصل تعارض، ومادام اليقين حاصلًا فلا يعدل عنه إلى الظن، فلا يترك الأقوى بالركون إلى الأدنى، واليقين لا يزول إلّا ييقين أقوى منه أو مثله.

ثانياً: حالة يكون فيها حكم الأصل ثابتاً بالعلّة، وذلك إذا كان النصّ ظنيّاً من حيث الثبوت والدلالة، أو من حيث الدلالة فقط، سواء كانت العلة منصوصة أو مستنبطة، إذا كانت متعدية، وذلك لأن تعدي النصّ بتلك العلة إلى الفرع أمانة أنها معرّفة للحكم الذي دلّ عليه النصّ.

ثالثاً: حالة يكون فيها حكم الأصل ثابتاً بالنصّ والعلّة، وذلك إذا كان النصّ قطعياً من حيث الثبوت والدلالة على الحكم، ومعلّلاً بعلّة منصوصة، فيكون الحكم فيه ثابتاً بالنصّ والعلّة معاً، إذ لا يمتنع اجتماع دليلين على حكم واحد، فالعلّة في هذه الحالة جزء من النصّ، وهما معاً يفيدان الحكم على وجه أكمل وأقوى، وتوارد دليلين على حكم واحد يعزز قوة الحكم فيه، مما يشعر بصعوبة العدول عنه بإسقاطه من حيث الثبوت، أو تأويله وصرفه من حيث الظاهر كلّما لاح معارض.

رابعاً: حالة يكون فيها حكم الأصل ثابتاً بالنصّ على سبيل الرجحان، وذلك إذا كان النصّ ظنيّاً والدلالة وكانت العلة مستنبطة قاصرة، فإن الحكم يناط إلى صيغة النصّ إلّا إذا وجد مرجح للعلّة قويّ، فحينئذ يصرف ظاهر النصّ في ضوء دلالة العلة إلى معنى آخر محتمل، وهذا هو التأويل بعينه.

التزام النصّ وضوابط حفظه من حيث الدلالة

لا قداسة لشيء في الدين الإسلامي الخفيف سوى الوحي المعصوم المتمثل في الكتاب العزيز والسنة النبوية الصحيحة. فكل قول (خير) يحتمل الصدق والكذب في ذاته - كما قال أهل الصنعة البلاغيون - إلا قول الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، فلا يرقى الكذب إلى أقوالهما، فكل ما نطق به الوحي هو الصدق المطلق، لذلك استحق التقديم ولا يتقدم عليه شيء ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا يَتَنَ يَدِيَّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (الحجرات:1). وهذه الحقيقة كانت متجسدة في حياة الصحابة الكرام. فلننظر إليهم كيف يجعلون الأصل هو ما دلّ عليه النصّ الشرعي، وأنه يجب التمسك به كما تصرّح بذلك عباراتهم: "كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله؟" أو "كيف نفعل كذا مع أنّ النصّ يفيد كذا؟". وإذا زعم أحدهم أنّ هذا القول أو العمل أو الفتوى يخالف النصّ استفسر عنه حتى يزول عنه إشكاله ويتبين له أنه لم يكن اجتهاداً فوق النصّ أو خارجه، وإنما اجتهاد في ظل مفهوم النصّ ومعقوله، اجتهاد في استكشاف الوجوه المتعددة المنضوية تحت حروفه، واجتهاد في خدمة النصّ وتطبيقه، ويجب أن يسير في خدمته ولا ينقلب على عقبيه.

فلما توسعت الرقعة الإسلامية وازداد عدد المسلمين نشأت ظروف وعادات جديدة، اقتضت أحكاماً، الأمر الذي ساعد على تنشيط النظر الأصولي وحركة الاجتهاد. ومنعاً من تحول الحركة الاجتهادية الإيجابية إلى ضد مقاصدها، فتنقطع بها الأوصال وتنقسم بها العرى، منعاً لهذه المآلات الخطيرة وضع العلماء ضوابط للاجتهاد. فإن كانت كتابة القرآن الكريم وتدوين السنة النبوية قد حفظا النصّ من جانب الثبوت فإن ضوابط الاجتهاد وشروطه هي الأخرى تكفلت بحفظها من جانب الدلالة، والذي يخصنا هنا هو حفظها من جانب الدلالة، وعلم أصول الفقه هو العلم الشرعي الذي كان أوفر حظاً في خدمة هذا المجال بتذليله الصعاب وتبسيطه الطريق أمام المجتهد، وعليه اخترنا مبحثاً ذا صلة بما نحن فيه، وهو مبحث ضوابط العلة وشروطها، فإنها وسيلة من وسائل حفظ النصّ الشرعي من حيث الدلالة، فلننظر في الشروط التي حددها الأصوليون ولا سيما القائلون بثبوت الحكم بالعلة. ولا يغيب عنا أنّ هذه الشرائط كانت موضوعة لعلة الفرع، وأن اشتراطها وتنزيلها على علة

الأصل يأتي من باب أولى، أو لأنها هي هي.

- 1- أن تكون العلّة معتبرة باعتبار الشرع، بأن ينص عليها صراحةً أو ضمناً، وتساعد على عمومات الأدلة الشرعية ومقاصدها، ذلك لأن كون وصف ما علة هو حكم شرعيّ ووضوح شرعيّ، فلا بُدّ للسمع أن يكون شاهداً عليه، يقول الغزالي: (أن يكون الطريق الذي به عرف كون المستتبط من الأصل علة سمعاً، لأن كون الوصف علة حكم شرعيّ ووضوح شرعيّ)،³⁵ وذلك كالعلّة المستتبطة في تحريم سفر المرأة من غير أن يصاحبها محرم في الحديث الصحيح المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليالٍ إلّا ومعها ذو محرم".³⁶ فاستتبط المجيزون لسفرها من دون محرم في حال الأمن بأن علة المنع الخوف وعدم الأمن والاستقرار، وأن الحكم تعلق بها، واستدلوا على صحة هذا التعليل بنص حديث صحيح آخر، يرويه عدي بن حاتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: "بينما أنا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ثم أتاه آخر فشكا قطع السبيل (الطريق)، فقال: يا عدي وهل رأيت الخيرة؟ قلت: لم أرها، وقد أنبت عنها، قال: فإن طال بك حياة لترين الظعينة ترتحل من الخيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلّا الله".³⁷ وقالوا بجواز سفرها إلى الحج الواجب أو العمرة مع من تثق بهم كالتسوة الثقات أو الرقعة المأمونة أو حتى امرأة واحدة ثقة، وقال بعض: تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً، وهذا الأثر الصحيح يصلح للاستدلال به على أنّ العلّة في المنع كانت الخوف وعدم الاستقرار كما يقول به الحافظ ابن حجر (ت852هـ)، وهذا ما أفتى به بعض المعاصرين إذا لم يصبها شر في نفسها أو في سمعتها.³⁸
- 2- لا يصار إلى استنباط العلّة والنصّ قد احتواها ودلّ عليها بحروفه ونظمه أو

³⁵ الغزالي، المستصفى، ج2، ص149، والشرنازي، شرح اللمع، تحقيق عبد الحميد تركي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988/1408م) ج2، ص85.

³⁶ مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم بشرح النووي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، 1984/1404م) ج9، ص103.

³⁷ البخاري، صحيح البخاري بشرح فتح الباري (شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1978/1398م) ج14، ص104-105.

³⁸ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (شركة الطباعة الفنية المتحدة، 1978/1398م) ج14، ص104، ويوسف القرضاوي، شريعة الإسلام خلودها وصلاحها للتطبيق في كل زمان ومكان (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1983/1403م) ص140، ومحمد الغزالي، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة (بيروت: دار الشروق، ط1، 1990/1410م) ص160-161.

بإيمائه، فإن العلة المنصوصة أقوى من المستنبطة، وإن كانت المنصوصة ظنية أيضاً، لأن الظن المستفاد من النص أقوى من الظن المستفاد من الاستنباط.

3- ألا تكون للأوصاف الاتفاقية في تقريرها أثر، كقطع اليد لكون السارق غنياً والمسروق منه فقيراً، أو تحريم الخمر لكونها ذات رائحة كريهة، فهذه الأوصاف غير معتد بها في تقرير العلة.

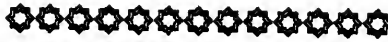
4- أن لا تتضمن زيادة على النص منافية له، وأن لا تعود على الأصل بالإبطال، إذ ليس في مقدورها منافسة النصوص والقضاء عليها، فإذا عارضت العلة النص بتعطيله أو توقيفه أو تعليقه أو تحميده أو تمجيده يجعله خيراً فيه بين معناه ومعنى آخر، أو بتعطيل بعضه لا اعتبار لهذه العلة وكانت ملغاة. يقول عضد الدين الأيجي (ت756هـ): "إن كلّ علة استنبطت من حكم ولزم منه بطلان ذلك الحكم فهو باطل، لأن الحكم أصله، فإنّ التعليل فرع الثبوت، وبطلان الأصل يستلزم بطلان الفرع، فصحته مستلزمة لبطلانه، فلو صح لصح وبطل، فيجتمع النقيضان"،³⁹ ويقول الشوكاني (ت1250هـ) مقررًا هذا المعنى: "إن كانت مستنبطة فالشرط أن لا ترجع على الأصل بإبطاله أو إبطال بعضه، لئلا يفضي إلى ترك الراجح إلى المرجوح، إذ الظن المستفاد من النص أقوى من الظن المستفاد من الاستنباط، لأنه فرع له، والفرع لا يرجع على إبطال أصله، وإلاّ لزم أن يرجع إلى نفسه بالإبطال"،⁴⁰ أما عود العلة على الأصل بالتخصيص فكان موضع خلاف بين العلماء.

ومثال عود العلة على الأصل بالإبطال كالاتجاه الذي نقل عن بعض في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾ (الإسراء: 23)، من أن علة التحريم في الآية الإيذاء، فلو أن بعضاً يعدّون التأفف كرامة لا يحرم عليهم تأنيّن الأبوين،⁴¹ هذا الاجتهاد يكرّ على النصّ القرآني بالإبطال، لذلك نعدّه من الاجتهادات الخاطئة.

³⁹ عضد الدين الأيجي، شرح القاضي العضد على مختصر المنتهى الأصولي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1983/1403م) ج1، ص228.

⁴⁰ الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (بيروت: دار الفكر) ص208، والشاشي، أصول الشاشي (بيروت: دار الكتاب العربي، 1982/1402م) ص314.

⁴¹ الزلي، أصول الفقه الإسلامي، ص363.



القوة الإلزامية للحكم الثابت بالنص أو بالتعليل

تعرف القوة الإلزامية للحكم الشرعي من خلال عدة قنوات منها قناتان رئيستان نذكرهما فيما يأتي:

أولاهما: كشف الطريق الذي ثبت به الحكم، أ هو متواتر أو مشهور أو آحاد ؟
والثانية: النظر إلى جانب الدلالة إذا كانت عن طريق العلة (القياس) أو عن طريق الصيغة (النص)، والتي ستكون موضع اهتمامنا في هذا البحث.

اتفقت كلمة الغالبية العظمى من الأصوليين على أنّ القياس الأصولي إذا توافرت فيه عناصره وشروطه يكون حجة ومفيداً للحكم، واتفقوا أيضاً على أن القوة الإلزامية لهذا الحكم الاجتهادي لا ترقى إلى القطع وإنما تقف في حدودها، وحدها إفادة الظن الغالب، وهذه الإفادة إنما كانت ظنية لما تعترض القياس من احتمالات (ككون الأصل غير معلّل وعلّله القائس، وكون علة الفرع ليست هي العلة في الأصل، وكون الفرع ذا علتين أو أكثر وعلّله بعلة واحدة، وأنها أمانة على الحكم قد يتبعها وقد لا يتبعها...)، وعلى الرغم من مرجوحية تلك الاحتمالات وضعفها فإنها تركت أثراً في القوة الإلزامية، وأخذت هذه الاحتمالات بحسبان (وهو الصواب الذي يتطلبه التعامل السديد المعطي لكل شيء حقه) ومن ثمة جاءت حجية القياس ظنية. وفي الوقت نفسه تكاد تكون إفادة النصّ الحكم أقوى وإن كانت دلالته احتمالية، لقلة الاحتمالات الواردة عليه مقارنة بالعلّة، وهذه القلة الاحتمالية أثر كبير في القوة الإلزامية، وهذا عينه سبب من الأسباب التي جعلت تسلسل القياس رابعاً في قائمة المصادر الشرعية.

بناءً على ما مرّ لا يقبل من الأصوليّ العدول من الأقوى إلى الأدنى ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ (البقرة: 61) بعدوله من إثبات الحكم بالنصّ إلى إثباته بالعلّة، على أن النصّ مصدر منشيء والقياس كاشف، وشتان بين المصدرين. كان هذا مقررأ في التنظير الأصوليّ، ولو تقدمنا خطوة لنبحث عن مدى التزام الأصوليين فعلاً بتنظيرهم هذا لوقعت العين على صور حصل فيها الفصام النكد بين المستويين، فاثبتوا الحكم بالعلّة مع أداء النصّ للمعنى، وإليك مثالين من بين أمثلتهم العدة:

المثال الأول: قياس المسكرات و المخدرات على الخمر: جاء لفظ (الخمر) في لغة

العرب بمعنى كل ما يخمر العقل ويحدث فيه خللاً،⁴² وعليه فجميع أنواع المسكرات والمخدرات تندرج تحت هذا اللفظ، وبناءً عليه فإنه لا حاجة للبحث عن علة تحريم الخمر ثم بحثها في الفرع (الويسكي مثلاً) والتأكد منها وغير ذلك من المراحل التي يمر بها القياس الأصولي، وقد يسأل سائل ويقول: إثبات الحكم في هذه المسألة هو الذي يعيننا، ثم لا يهمنا كيف ثبت مادام الحكم هو التحريم، سواء كان قد ثبت بالنص أو ثبت بالعلّة. نقول هذا صحيح لكن يترتب على التفريق بين المسلكين (النص والعلّة) الآثار الآتية:

أ - أن تعاطي المسكرات والمخدرات من الجرائم، واختلف الأصوليون في جريان القياس في الجرائم، والراجح من أقوالهم عدم صحة القياس فيها، لأنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: 15)، والقياس دليل ظني، والظن طريق الخطأ، فاحتمال الخطأ أورت شبهة، فلا يثبت به ما تؤثر فيه شبهة بالإسقاط، وهو جرائم الحدود، لأن الحدود تُدرأ بالشبهات، أما لو أثبتنا تحريمها بالنص فلا نقع في هذا الإشكال، لأن القوة الإلزامية بالنص والصيغة أقوى منها في القياس.

ب - إذا كانت المسكرات والمخدرات محرمة بالنص، فإن تناول قليلها وكثيرها سواء في التحريم، وإن لم يصل إلى مرتبة الإسكار، أما من قال بتحريمها عن طريق العلة (القياس)، فإن الحرّم عنده هو المقدار للمسكر، لأن العلة الإسكار، فعندها لا تحرم المخدرات ما لم توجد فيها العلة كاملة، وكذلك القول في إثبات حرمة الخمر في النص القرآني - بمعزل عن السنة - عن طريق العلة، فالقليل منها ما لم تبلغ حد الإسكار ليس بحرام.

ج - إن كان هذا الخلاف قائماً بين أئمة المذاهب في ثبوت حرمة المسكرات والمخدرات بالنص أو بالعلّة، فإن العثور على ما صح عنه عليه الصلاة والسلام يحسم الخلاف، ويكون سنداً للقائلين بحرماتها بالنص، وصح عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال: "كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام"،⁴³ وقال أيضاً: "ما أسكر كثيره فقليله حرام".⁴⁴ ومن هنا حري بنا أن ندعو المختصين إلى تجريد كتبهم الأصولية من المثال التقليدي في القياس، قياس النبيذ على الخمر.

42 الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (مصر: مطبعة الخيرية، 1306هـ) ج3، ص186.

43 مسلم، صحيح مسلم (CD I السابق) رقم الحديث 5175، و 517.

44 أحمد بن حنبل، المسند (CD2 السابق) رقم الحديث 6542، الترمذي، سنن الترمذي (CD2 السابق) رقم الحديث 1866.

2 - ما قاله الأصوليون في إخراج الغضب اليسير من قوله عليه الصلاة والسلام: "لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان"،⁴⁵ حيث قالوا: إن العلة من منع القاضي من أن يحكم وهو غضبان تشويش العقل، فإن الغضب يعرقل العقل عن إتمام النظر فيحكم بغير العدل، أما لو كان الغضب يسيراً بحيث لم يبلغ مبلغ المشوش للعقل ولم يفقده وعيه ورشده فلا يمنع من الحكم. وذهب آخرون إلى أن مطلق الغضب يمنع القضاء، بقطع النظر عن وجود التشويش أو عدمه، وكان متركزهم فيما ذهبوا إليه النص ذاته، فلم يفرق بين الغضب الكثير والقليل، والنظر الدقيق يرجح قول القائلين بالغضب الشديد، وهذه الإفادة متأية من جهة النص ذاته لا من جهة التعليل، فلو اعتمد المثبتون للحكم بالعلّة على النص، وكذلك المثبتون للحكم بالنص على النص حقيقة ما نشأ الخلاف، وبهذه الرجعة إلى النص يرتفع النزاع الذي جال بينهم، والذي لا طائل تحته، وذلك بالنظر في لفظ (غضبان)، فإنه ورد على صيغة (فعلان)، وهذا الوزن في العربية يفيد الامتلاء، فغضبان إنما يستعمل في الممتليء غضباً، كريان في الممتليء رياءً، ولا يستعمل في مطلق ما اشتق منه، فالشارع إنما نهى عن قضاء الممتليء غضباً، كأنه قال: لا يقضي القاضي وهو شديد الغضب، وعليه فإن النص بعبارته وصيغته لم يتناول الغضب اليسير، إذ لو كان مطلق الغضب مانعاً من القضاء لكان ذلك قضاء على معنى القضاء، فإن بشراً لا يمكنه أن يسكن هائجته نهائياً وهو يرفع الخصومات، ويستين الجرمين والمظلومين.⁴⁶

دوران الحكم مع العلة وجوداً وعدماً

عبارة تزدّد بكثرة على ألسنة أصوليين معاصرين في مواضع الاستدلال على الحكم الشرعي نفيّاً وإثباتاً، منهم من توسط فيها ومنهم من أسرف، واتخذ منها العصا السحرية التي بمقدورها أن تفعل الكثير، والتي تسهل عملية إثبات الحكم الشرعي أو إلغائه بأبسط الصور وأنجع طريق وأقربه، والذي يسحر الانتباه أن المسألة لم تكن معروضة في كتب القدامى من الأصوليين والفقهاء بالبساطة التي هي عليها اليوم في كتابات الأصوليين المعاصرين، والعبارة لها وثيق اتصال بالعلّة والحكم، والتي تقول:

45 البخاري، صحيح البخاري (CD1 السابق) رقم الحديث 7000.
46 البخاري، كشف الأسرار، ج3، ص644، والشاطبي، الموافقات، ج1، ص81.

الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، أي كلما كانت العلة موجودة يوجد معها الحكم ويحضر، وكلما انتفت العلة ينتفي معها الحكم ويتخلف.
وفيما يأتي دراسة لبعض العناصر ذات الصلة بموضوعنا.
أولاً: مكانها في المباحث الأصولية

لو ألقينا نظرة استقرائية على مباحث كتب الأصول والقواعد الفقهية فلا نقف على هذه العبارة واردة على هيئة قاعدة من القواعد الأصولية والفقهية، ولعل السبب عائد إلى اتساع الهوة بين الفقهاء في تقريرها، فإطلاق القاعدة عليها وإسنادها إلى العلماء القدامى، بل إلى الصحابة مما يتنافى كل التنافي والأمانة العلمية، أما بالنسبة للمكان الذي احتلته في كتب الأصول فهو موضوع القياس، وبالتحديد مباحث مسالك الكشف عن العلة أو قواعد العلة، فجئ بها بوصفها مسلكاً دالاً على ثبوت العلة في الفرع، ولم يكن هو المسلك الأول والأخير، وإنما تتقدمه مسالك وطرق أقوى منه، ومتفق عليها بين أكثر العلماء، وعلى أية حال فإن مسلك الدوران لم يكن مسلكاً من المسالك التي نالت قبول العلماء اتفاقاً.

ثانياً: المقصود بالعلة

القائلون بمسلك الدوران قصدوا بالعلة الواردة في المسلك: الوصف الظاهر المنضبط المناسب لحكمة التشريع، فمن يطالع مباحثهم التي تحدثوا فيها عن العلة ومطائنها وشروطها ومسالكها وتقسيماتها وأمثلتها وتعريفها يجدها مطبقة على هذا المعنى، ولم يقصدوا بها العلة الغائية (المقصد الشرعي، المصلحة) لعدم انضباطها،⁴⁷ وبهذا

47 قالوا في شروط العلة لا بد أن تكون وصفاً ظاهراً منضبطاً، فقالوا علة تحريم الخمر هي الإسكار، وعلة القصاص هي القتل العمد العدوان، وعلة القصر هي السفر، قال ابن السبكي: "إننا نعلم بالاستقراء من محاسن الشريعة رد الناس فيما يضطرب ويختلف باختلاف الصورة والأشخاص والأزمان والأحوال إلى المظان الواضحة.. رداً لما تدع العامة تخبط عشواء، ونفياً للحرج والضراء، ألا ترى إلى حصر القصر والفطر في مظنته الغالبة وهي السفر، وإن كانت الحكمة المشقة التي قد توجد في حق الحاضر وتعدم في حق المسافر". (الإيهاج في شرح المنهاج، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1984/1404 م، ج3، ص141)، وقال أبو علي الشاشي: "الأحكام الشرعية تتعلق بأسبابها، وذلك لأن الوجوب غيب عنا، فلا بد من علامة يعرف العبد بها وجوب الحكم، وبهذا الاعتبار أضيفت الأحكام إلى الأسباب". (أصول الشاشي، ص364).

وينظر: التلمساني، مفتاح الوصول، ص141، والشاطبي، الموافقات، ج1، ص224، والزرخش، البحر المحيط، ج5، ص66، والكنكوي، عمدة الحواشي على الشاشي، ص366، وأبو زهرة، أصول الفقه، ص237.

يقول بإفادته القطع، وآخر بإفادته الظن، والثالث لا يفيد بمجرد قطعاً ولا ظناً. والجمهور يميزون تخلف الحكم عن العلة، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، وقالوا بوقوعه شرعاً كما في مسألة العرايا وعدم قود الأب بابه وسرقة الوالدين... وقالوا: إن وجود العلة لا يلزم منه وجود الحكم، فلا ملازمة بينهما.

وعلى غرار ما سبق الخلاف في العكس، وقالوا قد يوجد الحكم على الرغم من انتفاء العلة، كما في الرمل، وهو الإسراع في المشي وهز المنكب، وقد شرعت عمرة القضاء ليرى المشركون قوة المسلمين، حيث قالوا وهتهم حمى يثرب.⁵¹ وهؤلاء جوزوا التعليل بعلتين.

كان ذلك توجهات الأصوليين في تقرير العلاقة اللزومية بين العلة والحكم، ولم تكن هذه العلاقة اللزومية محل اتفاق. وجاء دور الأصولي الشيرازي (ت 476هـ) في هذا الموقع ليبين لنا حقيقة من الذروة في الأهمية، بتفكيكه العلاقة اللزومية الطردية بين العلة والحكم، فليس كل علة إذا ثبت الحكم بها فإنه ينتفي بانتفائها، أو إذا انتفى بانتفائها فإنه لا يدلّ على أنه يثبت بوجودها، فلنتركه مع تقريره حيث يقول: "فالعلة لا تدلّ إلاّ على الحكم الذي نصبت له، فإن نصبت للإثبات لم تدلّ على النفي، وإن نصبت للنفي لم تدلّ على الإثبات، وإن نصبت للنفي والإثبات دلت عليهما... ومن الناس من قال: كل علة تدلّ على النفي والإثبات، فإن نصبت للنفي دلت بوجودها على النفي وبعدها على الإثبات، وإن نصبت للإثبات دلت بوجودها على الإثبات وبعدها على النفي"،⁵² ثم يتولى الرد عليهم ويوضحه بقوله: "وهذا خطأ، لأن العلل شرعية، ولهذا كان يجوز ألا يوجب ما علق عليها من الحكم أو يوجب ضد الحكم الذي علق عليها لورود الشرع بذلك. ومثال ذلك أنه لو ورد الشرع بأنه ما ليس بمطعوم يحرم فيه الربا، وما هو مطعوم لا يحرم فيه الربا لجاز ذلك، وإذا ثبت هذا فيجوز أن يجعل صاحب الشرع وجود العلة دليلاً على الإثبات، ثم لا يجعل عدمها دليلاً على النفي بل يثبت بها عند وجودها وبغيرها عند عدمها. والذي يؤكد صحة هذا أن العلل العقلية التي توجب الحكم بنفسها يجوز أن يوجد الحكم بوجودها ثم

⁵¹ ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج 4، ص 95، وابن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر (بيروت: دار الكتب العلمية) ج 2، ص 326.

⁵² الشيرازي، شرح اللمع، ج 2، ص 834.

يعدم، ويثبت ذلك الحكم بعلّة أخرى، فالعلل الشرعية أولى، لأنها صارت دليلاً بنصب ناصب وجعل جاعل".⁵³

ويقول ابن السبكي بأن العلّة قد لا يثبت معها الحكم، وإنما ينتفي الحكم بوجودها، وقد يكون الحكم موجوداً فتأتي العلّة وترفعها، أو تعمل فيه الأمرين الدفع والرفع، الدفع قبل أن يوجد وتقف مانعاً من وجوده، والرفع بعد وجود الحكم، وهذا نص عبارته: "وقد تكون - العلّة - دافعة أو رافعة أو فاعلة الأمرين".⁵⁴

وبعد هذا السرد يتبين لنا بجلاء خطأ جعل مسلك الدوران مطرداً، وخطأ تفسير العلّة الواردة فيه بالمصلحة، ثم تنزيله على الوقائع ليحكم عليها بذلك، وكذلك تفسير بعض الوقائع به، والقول بأن المصلحة تبدلت وتغيرت فتغير الحكم، تمسكاً بأن الحكم يدور مع علته (المصلحة) وجوداً وعدماً مطلقاً وفي كل الأحوال، وسنكتفي بمثالين من أمثلة الوقوع في هذا الخطأ:

المثال الأول: إيقاف العمل بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ (التوبة: 60)، قالوا: قد مضى زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقد أعطى المؤلفة من الزكاة، ولما كان عهد أبي بكر (ت 13هـ) منع عمر (ت 23هـ) إعطاء رجلين ممن كان يعطيهم النبي عليه السلام، لأن علة صرف بعض موارد الزكاة لهؤلاء المؤلفة القلوب كانت مصلحة الدين حين كان الإسلام في مركز الضعف، فلما جاوز هذه المرحلة الحرجة من تاريخه تخلفت المصلحة، وإذا تخلفت العلّة يتخلف معها الحكم.

أقول: لاشك أن الزكاة من الواجبات المتعلقة بالسبب، والسبب يقتضي وجوده وجوداً جديداً لحكمه وانتفاؤه انتفاء حكمه، وحولان الحول شرط في معظم أبواب الزكاة، وعمل السبب متعلق بوجود الشرط، فزكاة كل سنة تجب بأسبابها المستقلة،⁵⁵ وإن استحقاقها يترتب على وجود سبب الاستحقاق، فهو متجدد أيضاً، والخليفة الراشد عمر رضي الله عنه لم يحرم المؤلفة قلوبهم بعد استحقاقهم في ذلك العام، وإنما منعهم نظراً لانعدام سبب الاستحقاق فيهم، وهو صفة استجلاب

⁵³ المصدر السابق، ج 2، ص 834-835.

⁵⁴ ابن السبكي، جمع الجوامع مع الغلّي والبناني، ج 2، ص 233.

⁵⁵ الكاكي، جامع الأموار في شرح المنار للنسفي، ج 1، ص 171.

المسلمين لقلوبهم، لأن معنى (المؤلفة قلوبهم) الذين تستجلب قلوبهم بالمودة والألفة، واستجلاب القلوب لا يمكن أن يقال بأنه أمر ثابت دوماً بالشرع، لأن حاله حال صفة الفقر، فكما أن الفقر صفة غير لازمة تنفك عن التلبس بها في فترة زمنية دون أخرى إذا تحسن وضعه المادي، فكذلك المؤلف قلبه في فترة لا يلزم أن يكون باقياً على حكمه وحاله طول عمره، وكذلك العكس، فالفقير يستحق الزكاة مادام فقيراً، فإذا تخلف هذا الوصف وأصبح غنياً لا يستحقها، كما قد أخطأ من زعم أن عمر جمد النصّ بالمصلحة أو نسخه بها أو قدمها عليه. فاجتهاده لم يكن اجتهاداً في تحقيق مناط الحكم، بل لو أعطاهم لأعطى من لا يستحق.

المثال الثاني: حديث "لا ضمان على مؤتمن"،⁵⁶ بسبب تغير المصلحة أو تخلفها في زمن سيدنا علي رضي الله عنه، قال علي بتضمين الصناعات، وانطلاقاً من أنّ "الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً" وذهب لفيف من المعاصرين إلى جواز مخالفة النصّوص (ولو كانت قطعية) إذا انتفت العلة التي تكمن وراء أحكامها، والتمسوا لهم في تطبيقات الخلفاء الراشدين برهاناً وسنداً يستدلون إليه.⁵⁷

نقول: خطأ هذه المقولة واضح من الجهات الآتية:

أ - إطلاق القاعدة على هذا المسلك المختلف فيه.
ب - هذا المسلك يفيد الظن الغالب بثبوت الحكم بها بدورانه معها وجوداً وعدماً دون القطع واليقين.

ج - سوء توظيف المسلك، حيث وظّف في غير ما وضع له.

د - التعسف في حق الخلفاء الراشدين، في نعتهم بأنهم خالفوا النصّ، وفي الواقع هم أشد الناس وقوفاً على النصّ، وهذا التعسف واضح في المثال الثاني، لأن الحديث علق عدم الضمان بسبب واضح وصريح وهو الائتمان، وحيثما تخلف هذا السبب بسبب ضعف الوازع الديني في الخلف يتخلف الحكم.

56 البيهقي، السنن الكبرى (CD2 السابق) رقم الحديث 12850.

57 د. أحمد الخليلي، "التجديد أم التغلب على عقبات الطريق"، ندوة تجديد الفكر الإسلامي (مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، 4-5 شعبان 1407 الموافق 3-4 أبريل 1987، ط1، 1989م) ص80، 83.

نتائج البحث

وفي الختام نلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الورقة البحثية، وهي كالآتي:

- 1- يثبت حكم الفرع في عملية القيلس الأصولي بالعلة ضرورة، لأن الفرع غير منصوص عليه، فلا يوجد فيه نص ابتداءً، ومن أجله أقيم القياس، فلا يتصور ثبوته بنص معدوم ليس له وجود فعليّ وحضور دلاليّ.
- 2- اختلاف الأصوليين في ثبوت حكم الأصل ينحصر في أربعة آراء رئيسة: يثبت حكم الأصل بالنصّ (الحنفية والحنابلة)، ويثبت بالعلة (المالكية والشافعية)، ويثبت بهما (الجمع بين الرأيين السابقين)، ويثبت بالنصّ حالة كون العلة في الأصل مستتبطة وبالعلة حالة كونها منصوصة.
- 3- القول بثبوت حكم الأصل بالعلة يدفع إشكالاً تمسك به نفاة القياس عند اعتراضهم على ثبوت الحكم في الأصل والفرع بسبيلين مختلفين.
- 4- كلما كان النصّ قطعيّ الثبوت والدلالة فلا يمكن أن يكون للعلة المستتبطة منه قوة قاهرة على رفض النصّ وتعطيله من جهة الثبوت ولا على تأويله وصرفه عن ظاهره من جهة الدلالة.
- 5- القائلون بثبوت الحكم بالعلة هم الذاهبون إلى جريان القياس في الأسباب والشروط والموانع، وهم أيضاً المشترطون في العلة ألا يكون ثبوتها متأخراً عن ثبوت حكم الأصل خلافاً للقائلين بثبوته بالنصّ.
- 6- التحليل المنطقي يقضي بأن يكون القائل بثبوت الحكم بالنصّ هو الشافعي الذي أعاد المرجعية للنصّ، لا أبو حنيفة الذي يُعَدّ إماماً من أئمة الرأي والتعليل، وأن يكون القائل بثبوته بالعلة هو أبو حنيفة لا الشافعي، على أن هناك بوناً بين المستويين النظري والعملي لكل واحد منهما.
- 7- الذي نرتبّه هو القول بالتفصيل: حالة يثبت حكم الأصل فيها بالنصّ، وأخرى بالعلة، وثالثة بهما معاً، ورابعة بالنصّ على سبيل الرجحان.
- 8- إذا كانت كتابة القرآن الكريم وتدوين السنة النبوية قد حفظتا النصوص من جانب الثبوت، فإن ضوابط الاجتهاد وشروطه هي الأخرى تكفلت بحفظها من جانب الدلالة.
- 9- قاعدة: "دوران الحكم مع العلة وجوداً وعدمًا" لم تكن واردة في كتب

القدامى من الأصوليين والفقهاء على هيئة قاعدة أصولية أو فقهية عامة ذلك لاتساع هوة الخلاف بينهم في تقريرها واعتمادها. وأنها وردت في مباحث مسالك الكشف عن العلة أو قوادحها، ولم يكن هو المسلك الأول والأخير، وإنما تتقدمه مسالك وطرق أقوى منه. والعلة فيه جاءت بمعنى الوصف الظاهر المنضبط المناسب لحكمة التشريع، لا بالمعنى الذي سجله الشاطبي (الحكم والمصالح - العلة الغائية -).